مُقَدِّمةٌ

الحَمدُ للهِ الذي فَطَر النَّاسَ على التوحيدِ، وجعَلَه سُبحانَه حَقًّا له على العَبيدِ. ونَشهَدُ أنَّه اللهُ الَّذي لا إلهَ إلَّا هو، وَحْدَه لا شَريكَ له، ونَشهَدُ أنَّ محمَّدًا عَبْدُه ورَسولُه.

أمَّا بَعْدُ:

فإنَّ أعظَمَ ما بعَثَ اللهُ به الرُّسُلَ هو الدَّعوةُ إلى التَّوحيدِ، والتَّحذيرُ مِنَ الشِّرْكِ؛ قال تبارك وتعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾[النحل: ٣٦]، وقال عزَّ وجَلَّ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾[الأنبياء:٢٥]. فالتَّوحيدُ هو الأساسُ الذي دَعَت إليه الرُّسُلُ، وهو سَبيلُ النَّجاةِ في الدُّنيا والآخِرةِ؛ فسَعادةُ المُسلِمِ في الدَّارَينِ ونجاتُه مِن عَذابِ اللهِ وشَديدِ عِقابِه: مَبنيَّةٌ على قُوَّةِ إيمانِه برَبِّه، وقُرْبِه منه.

وإنَّ العَقيدةَ الإسلاميَّةَ الصَّحيحةَ القائمةَ على الكِتابِ والسُّنَّةِ وفَهْمِ الصَّحابةِ ومَن تَبِعَهم مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ: هي أساسُ هذا الدِّينِ، وعليها تُبْنى جميعُ الأعمالِ؛ فمَن صَحَّت عَقيدتُه صَحَّ عَمَلُه، ومَن فَسَدت عَقيدتُه فَسَد جميعُ عَمَلِه، ولا يَقبَلُ اللهُ العَمَلَ إلَّا بالإيمانِ الصَّحيحِ الَّذي تُبْنى عليه العَقيدةُ الصَّحيحةُ المجانِبةُ للشِّركِ ووَسائِلِه.

ومِن هذا المُنطَلَقِ قامت مُؤَسَّسةُ الدُّرَرِ السَّنِيَّةِ بإعدادِ الموسوعةِ العَقَديَّةِ في عَشَرةِ مُجَلَّداتٍ، ونَشْرِها في مَوقِعِها الإلِكْترونيِّ؛ فجاءت موسوعةً شامِلةً لكُلِّ أبوابِ ومَسائِلِ العَقيدةِ والتَّوحيدِ والإيمانِ، محَرَّرةً مَسائِلُها، مُستَندةً أدِلَّتُها إلى كتابِ اللهِ تعالى وما ثبت عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مِن أحاديثَ، وعن

صحابَتِه مِن آثارٍ، مشْفُوعة بنُقولاتٍ عن كِبارِ عُلَماءِ الأُمَّةِ مُنذُ القُرونِ الأُولى إلى عَصْرِنا الحاضِرِ، مع حُسْنِ عَرْضٍ، وسُهولةِ أسْلوبٍ، وإشْراقِ دَلالةٍ. وهذا الكِتابُ الذي بين يَدَيك (**حقيقةُ الإيمانِ ونَواقِضُه**) مُستَلٌّ مِن تلك الموسوعةِ، وهو باكُورةُ ما اختِيرَ لِيُطبَعَ منها؛ لِما حصَلَ مِن انحرافٍ في فَهم حقيقةِ الإيمانِ ونواقِضِه، وهو أوَّلُ خَلَلٍ عَقَديٍّ ظَهَر في صُفوفِ المُسلمينَ واشْتَجَر فيه الرأي، بدأ به الخوارِجُ وغَلَوا، ثمَّ ظَهَرت المُرْجِئةُ وجَفَوا، ولا تزالُ آثارُ انحِرافاتِهم تلك تؤَثِّرُ في كِتاباتِ وأبحاثِ كَثيرٍ مِنَ الدُّعاةِ وطَلَبةِ العِلْم -وبخاصَّةٍ مَسألةُ العُذْرِ بالجَهْلِ-، ولا عاصِمَ مِن هذه الانحِرافاتِ إلَّا التِزامُ مَنهَجِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ في فَهْمِهم لمسائِلِ الإيمانِ والتكفيرِ وضوابطِه، في ضَوءِ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وفَهْمِ الصَّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ومِن هنا تَبرُزُ أهمِّيَّةُ اختيارِنا لهذا الكِتابِ مِنَ الموسوعةِ لِطباعَتِه.

وإنَّ ممَّا يُؤسَفُ له ظَنَّ بَعضِ طَلَبةِ العِلْم أنَّ التسَرُّعَ في التكفيرِ ورَمْيِ غَيرِهم بالإرجاءِ؛ أنَّه مِن عَلاماتِ رُسوخِ العِلْمِ، وأَخْذِ الحَقِّ بقُوَّةٍ، واتِّباعِ السَّلَفِ! وفي المقابِلِ آخَرون مَيَّعوا مفهومَ الوَسَطيَّةِ والاعتِدالِ، وألغَوا مِن قواميسِهم مُفرَدةَ التكفيرِ! وكِلَا الفريقينِ على غَيرِ هُدًى، وعلى خِلافِ مَنهَجِ السَّلَفِ الذين كانوا وَسَطًا بَيْنَ هؤلاءِ وهؤلاءِ؛ فلا يتسَرَّعونَ في التَّكفيرِ حتى تقومَ الحُجَّةُ وتتَبَيَّنَ المحَجَّةُ، ولا يتوَرَّعونَ عنه إذا أقيمَت الحُجَّةُ وانتَفَت الموانِعُ.

وممَّا تجدُرُ الإشارةُ إليه وما سيلحَظُه القارِئُ للكِتابِ أمْرانِ:

الأول: غزارةُ الأدِلَّةِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وكَثرةُ النُّقولاتِ مِن أقوالِ العُلَماءِ مِن القُرونِ الأُولى إلى عَصْرِنا الحاضِرِ؛ لقناعَتِنا أنَّ المكتبةَ الإسلاميَّةَ تَزخَرُ بذلك، وأنَّ عُلَماءَ السَّلَفِ لم يَذَروا شَيئًا مِن مَسائِلِ العَقيدةِ إلَّا تكَلَّموا عنه وبَيَّنوه بالأدِلَّةِ

والبَراهينِ؛ فلا جَديدَ فيها.

الثاني: خُلُوُّ أسماءِ العُلَماءِ مِن ألقابِ الوَصْفِ والتَّبْجيلِ، وذِكْرُها مجَرَّدةً؛ وذلك لأنَّ الكِتابَ مُسْتَلٌّ مِن الموسوعةِ العَقَديةِ، وهذا حَسَبَ المَنهَجِ الذي سارت عليه.

نسألُ اللهَ العَظيمَ رَبَّ العَرْشِ العظيمِ أن يحسِنَ خاتِمَتَنا، وأن يُحْيِينا على التَّوحيدِ والسُّنةِ، ويُميتَنا على التَّوحيدِ والسُّنَّةِ، وأن يُعَلِّمَنا ما ينفَعُنا، وينفَعَنا بما عَلَّمَنا، ونَسألُه سُبحانَه أن يجعَلَ آخِرَ كَلامِنا لا إلهَ إلَّا اللهُ، وخَيْرَ أيَّامِنا يومَ لِقائِه سُبحانَه.

المُشْرِفُ على الكِتَابِ

admin@dorar.net